

## أهل الذمة في مصر العصور الوسطى\*

(قاسم عبده قاسم)

مراجعة أحمد ترمس

تعتبر مسألة أهل الذمة في الفكر الإسلامي واحدة من أبرز الإشكاليات التي أثارت جدلاً ونقاشاً على امتداد التاريخ الإسلامي وتشكل هذه المسألة في عمقها أنماط العلاقات الفكرية والسياسية والاجتماعية التي يمكن أن تنشأ بين الإسلام وغيره من الديانات الأخرى.

وعلى الرغم من أن المحددات المفهومية والمكونات العملية لهذه المسألة قد أخذت صيغتها النهائية في الفقه الإسلامي إلا أن الموقف حولها لا يزال ملتبساً لدى الكثير من الباحثين والمهتمين.

طبعاً ثمة أسباب مختلفة ساهمت في تكوين هذه الصورة. والساحة المصرية التي شهدت أشكالاً متعددة من أنظمة الحكم الإسلامي عاشت تجربة العلاقة بين الإسلام وأهل الذمة وهي تجربة غنية تستحق الدراسة والبحث في ظروفها التاريخية ومكوناتها الموضوعية.

وبين أيدينا واحدة من أهم الدراسات التي تتبعت مفاصل هذه التجربة بدءاً من بداية دخول الإسلام إلى مصر ولغاية التاريخ المعاصر مع تركيز مكثف على عصر المماليك.

---

\* قاسم عبده قاسم، أهل الذمة في مصر العصور الوسطى، (دار المعارف - القاهرة - ط2، 1979).

الدراسة هي عبارة عن كتاب بعنوان «أهل الذمة في مصر العصور الوسطى» للدكتور قاسم عبده قاسم. هذا الكتاب يقدم دراسة وثائقية عبر خمسة فصول مع مقدمة وخاتمة ملاحق.

يمهد المؤلف لبحثه بمدخل تعريفى لأهل الذمة فهذا المصطلح عرفه الفقه الإسلامى مع بداية تشكّله وهو يطلق على من يجوز عقد الذمة معهم وهم أهل الكتاب من اليهود والنصارى واعتبر المجوس أهل ذمة وثمة آراء تعتبر أن السامرة والصابئة هم بحكم أهل الذمة شرط أن يوافقوا اليهود والنصارى في أصل عقيدتهم.

ومعنى الذمة التزام تقرير (توطين) أهل الكتاب في ديار الإسلام وحمايتهم مقابل الجزية. أما الاشتقاق اللغوي لكلمة (الجزية) فهو من الجزء بمعنى أنهم يدفعونها إما جزاءً على كفرهم وإما جزاءً تأمينهم في ديار الإسلام وحمايتهم والدفاع عنهم ببذل الجزية من جهتهم وهو الأرجح؛ وفي مطلق الأحوال، فالكلمة مصطلح قرآني، وقد حدّد الفكر الإسلامى موقفه من أهل الذمة وأهل الكتاب.

إن الأصل في وجوب الجزية على أهل الكتاب قوله تعالى: ﴿قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أتوا الكتاب حتى يُعطوا الجزية عن يدٍ وهم صاغرون﴾ (سورة التوبة، آية 29).

يستعرض المؤلف آراء متعددة حول هذه الآية؛ فالماوردي، ويوافقه ابن كثير يرى أن الأمر بقتالهم ناتج عن أنهم وإن آمنوا بوحدانية الله فقد كفروا بما جاء به محمد ومن ثم لم يبق لهم إيمان صحيح بأحد من الرسل لأن الإيمان بالرسول إيمان بالمرسل وهم بذلك يتبعون أهواءهم ومن ثم يجب قتالهم حتى يعطوا الجزية. ويختص عقد الذمة بالإمام أو نائبه وشروطه قسمان مستحق ومستحب؛ الأول شروطه ستة هي: (أ) عدم ذكر الإسلام بذمٍّ له أو قَدْح فيه. (ب) عدم ذكر كتاب الله بطعن له أو تحريف فيه. (ج) عدم ذكر الرسول بتكذيب له أو ازدراء. (د) ألا يصيبوا مسلمةً بزنا أو باسم نكاح. (هـ) ألا يفتنوا مسلماً عن دينه أو يتعرضوا لماله أو دمه. (و) ألا يعينوا أهل الحرب.

أما شروط المستحب فهي أيضاً ستة:

- (أ) لبس الغيار وهي الملابس ذات اللون المخالف للون ملابس المسلمين.
- (ب) ألا تعلقوا نواقيسهم وتلاوة كتبهم. (ج) ألا تعلقوا أبنيتهم فوق أبنية المسلمين.
- (د) ألا يُجاهروا بشرب الخمر وإظهار صلبانهم وخنازيرهم. (هـ) أن يخفوا دفن موتاهم. (و) أن يُمنعوا من ركوب الخيل.

ولا تلزم هذه الشروط الأخيرة لعقد الذمة ولا يكون ارتكابها نقضاً للعهد في حين أن الشروط الستة الأولى ملزمة فإذا نقضوها انتقض عهدهم. أما مقدار الجزية فقد كان الخلاف بين الفقهاء بشأنه بسيطاً فذهب أبو حنيفة إلى تقسيمها إلى أقسام ثلاثة: أغنياء يؤخذ منهم ثمانية وأربعون درهماً، وأوساط وتؤخذ منهم أربعة وعشرون درهماً وفقراء اثنا عشر درهماً؛ وفي حين اتفق معه أحمد بن حنبل تركها مالك لتقدير الإمام واجتهاده. ولا تجب الجزية على صبي أو امرأة أو مجنون أو خنثى ولا تجب إلا مرة واحدة في السنة ولا يجوز تحصيلها قبل ميعادها.

ويخلص الكاتب إلى نتيجة مؤداها أن الجزية ليست في واقع الأمر سوى ضريبة دفاع في مقابل مادي لما يتمتع به أهل الذمة من حماية في ديار الإسلام وهي ليست ضريبة رأس كتلك التي عرفها العالم القديم والتي كانت الجيوش الفاتحة تفرضها على الشعوب المغلوبة. فثمة اختلافات جوهرية بين هذه وتلك فالإسلام ينظر إلى أهل الكتاب نظرة إنسانية فهم إذا امتنعوا عن أداء الجزية لا ينقض عهدهم كما في رأي أبي حنيفة. وفي كل الأحوال فإن هذه الجزية هي في مقابل الزكاة التي يدفعها المسلمون إذ ليس لأهل الكتاب أي ضريبة أخرى عليهم في المجتمع الإسلامي. ثم إن الإسلام لم يشأ لأهل الكتاب أن يكونوا جماعةً منبوذة أو منقطعة داخل الدول الإسلامية فهم يشكلون جزءاً مكماً وفعالاً من مكونات هذه الدولة لهم حقوقهم وعليهم واجباتهم.

وإذا كان الإسلام واضحاً في شروطه مع أهل الكتاب فكيف طُبِّقت هذه الشروط على أرض مصر؟

للإجابة على هذا السؤال يستعرض الكاتب محطات من حياة أهل الذمة في مصر ابتداءً من الفتح الإسلامي عام 642م ولغاية عصر سلاطين المماليك موضحاً أن علاقة حميمة نشأت بين المسلمين الفاتحين بزعامة عمرو بن العاص وسكان مصر من القبط وأن هؤلاء السكان ساعدوا المسلمين في توطيد حكمهم والتغلب على الروم.

وبعد أن يستعرض نماذج حيةً من هذه العلاقة في مراحل مختلفة من تاريخ مصر الإسلامي. يخلص المؤلف إلى القول إن أهل الذمة في هذا البلد تمتعوا بمبدأ حرية العقيدة حيث تركت لهم حرية الاختيار في معتقدتهم الديني وفي تنظيم شؤونهم الاجتماعية وإن تعرضوا لبعض المضايقات بين الحين والآخر، إلا أن ذلك كان يشكل أحداثاً استثنائية كانت ناتجة عن تسلط بعض الولاة والحاكمين.

وفي مطلق الأحوال فإن هذه الأحداث لم يكن مبعثها الاضطهاد الديني بدليل أن المصريين المسلمين قد عانوا أيضاً من مضايقات السلطة الحاكمة.

ويتقل المؤلف للحديث عن أهل الذمة في عهد الدولة الطولونية ومن ثم الدولة الأخشيدية؛ وهو يستدل من بعض المصادر أن حياة أهل الذمة في هذين العهدين سارت في مسارها الطبيعي، ليصل إلى الدولة الفاطمية مسهباً في الحديث عن الامتيازات والمكانة التي حظي بها أهل الذمة في عهد هذه الدولة وهو يرى أنه العصر الذهبي باستثناء الظاهرة الاستثنائية للاضطهادات التي حدثت في عهد الحاكم بأمر الله.

فقد وصل أيام الفاطميين بعض اليهود والنصارى إلى أرقى المناصب الإدارية والمالية وهي مناصب مكنتهم من أن يفيدوا إخوانهم في العقيدة كما أن بعضهم استغل نفوذه ليسيء إلى المسلمين. وتؤكد بعض المصادر التاريخية أن الصراع والمنافسة كان محتتماً بين المسلمين وغيرهم من أهل الكتاب حول المناصب والمراكز المهمة والحساسة في الدولة الفاطمية.

بعد الدولة الفاطمية جاءت الدولة الأيوبية. في بداية الأمر تحولت أحوال أهل الذمة فتعرضوا إلى المضايقات وحرمانهم من بعض الامتيازات والوظائف التي

مُنحت لهم في العهد الفاطمي، ولكن مع استقرار دعائم هذه الدولة بدأت تتراجع إجراءاتها ضد أهل الكتاب على الرغم من بعض التحفظات التي أبدتها الدولة الأيوبية على بعض الأقباط الذين اشبهت في أمر تعاونهم وتعاملهم مع الصليبيين.

في الباب الثاني الذي يفرد المؤلف للحديث عن العهد المملوكي يعالج موقف هذه الدولة من أهل الذمة على المستوى الديني والاجتماعي فضلاً عن مشاركتهم في بناء الدولة وأجهزة إدارتها.

يرى الكاتب أن النظرية السياسية للدولة الإسلامية التي طبقت في عهد الخلافة الراشدة وما قدمت هذه النظرية لأهل الكتاب رعاية هذه الدولة من حقوق وواجبات أن هذه النظرية انسحبت على عصر المماليك في مصر، ولكن طبيعة العلاقات بين الدولة ورعاياها من أهل الكتاب اختلفت في هذا العصر عنها في العصور السابقة بشكل أو بآخر.

هذه العلاقات كانت تتأثر بمؤثرات داخلية من قبيل ممارسة بعض السلاطين لسياسة الضغوط على غير المسلمين إرضاءً لزرعة دينية لديهم ورغبةً في الظهور بمظهر حماة الدين الإسلامي.

وهناك مؤثرات خارجية متمثلة في الحروب الصليبية وتدايعات هذه الحروب على الدولة لجهة رعاياها النصارى.

ولكن في كل الأحوال فإن حياة أهل الكتاب في هذه الدولة كانت طبيعية ويمكن التعرف على الموقف الرسمي لسلاطين هذه الدولة من خلال الوثائق الكثيرة التي حفظها لنا التاريخ. فقد صدرت المراسيم من هؤلاء السلاطين وكبار الأمراء تأمر لأهل الذمة (أن تكون جهتهم مرعية على الدوام وذمتهم محفوظةً بذمة الإسلام..). وذلك.. (عملاً بحكم الملة الإسلامية..). لأنهم أهل ذمة (كتاب..). كما جاء في مجموعة وثائق ديرسانت كاترين. وكانت علاقة الدولة المملوكية مع رعاياها من أهل الكتاب تتم عبر نظام إداري يتحدد من خلال الرؤساء الدينيين الذين كانت الدولة تتدخل في انتخابهم.

وبالنسبة لموضوع (الجزية) التي تُعتبر أحد الشروط في عقد الذمة، يقدم

المؤلف لمححة عامة مدعمة بالوثائق عن تطور نظام جباية هذه «الجزية» والأساليب التي اعتمدت لذلك ويستعرض بعض الأحداث التي كانت تحدث عندما كان يتمتع أهل الذمة في هذه المنطقة أو تلك عن دفعها.

ومن الناحية الاجتماعية فرض في عهد بعض السلاطين على أهل الذمة الالتزام ببعض القيود في الملابس ومظاهر النشاط الاجتماعي وتوضيح الوثائق أن الدولة في وصاياها الصادرة لرؤساء أهل الذمة أمرت هؤلاء بأن يلزموا أتباعهم بهذه القيود، وكان الالتزام بها يطبق بشدة في بادئ الأمر ليعود ويتلاشى مع مرور الوقت.

ويرى المؤلف أن سلاطين الدولة المملوكية كانوا - تمسكاً بالمظهر الديني - يسبغون على مراسيمهم الخاصة بأهل الذمة - لوناً شرعياً من خلال حصولهم على فتاوى الفقهاء وإسناد ذلك إلى الشريعة الإسلامية. ويسرد الكاتب أحداثاً تاريخية تؤكد أن الدولة التزمت في كثير من الأحيان بالدفاع عن مصالح رعاياها من أهل الذمة فكانت الأديرة ودور العبادة وكذلك الرهبان تحت رعاية الدولة. وتؤكد الكثير من المراسيم التي جمعت من مصادر مختلفة طبيعة هذه الرعاية التي كانت تختلف من عهد إلى آخر.

وقد تأثرت أحوال أهل الذمة في مصر بأحداث السياسة الخارجية ولعل أبرزها الحملات الصليبية التي تحولت في عهد المماليك مقاطعات صغيرة في بلاد الشام وبعض مدن ساحل المتوسط. ومن الطبيعي أن تحرص الدولة على عزل رعاياها من المسيحيين، ومنعهم من الاتصال برؤساء هذه الحملات ومساعدتهم مما يتماشى مع سياسة الدفاع وتقوية الممانعة الذاتية للدولة إزاء التهديدات الخارجية. وفي غمرة هذه السياسة كانت المراسيم الصارمة والمحذرة من أي اتصال وتعاون مع العدو الأجنبي. ويتناول المؤلف هنا كيف طبقت هذه السياسة على النصارى بشدة والإجراءات الحازمة التي فرضت عليهم. أما اليهود فقد كان عددهم الضئيل وضعف شوكتهم يجعلهم محل اهتمام أقل من جانب الدولة.

بعد هذا العرض التاريخي والموثق لنسق العلاقات التي كانت تتبعها الدول المتعاقبة على مصر إزاء رعاياها من أهل الذمة، يشرع المؤلف في استعراض الأحوال الخاصة لأهل الذمة في محاولة لرسم أنماط العلاقات الاجتماعية والدينية التي كانت تمارسها كل ديانة بين أتباعها والهدف من ذلك الوقوف على طبيعة المناخ الفكري الذي يمكن أن تسمح به الدولة.

في البداية يستعرض المؤلف أهم الفرق والمذاهب المسيحية التي كانت تعيش في عصر المماليك وأبرزها فرقتان رئيسيتان - الملكية (وهم الروم الأرثوذكس) واليعاقبة (وهم الأقباط الأرثوذكس)؛ وتشكل هذه الأخيرة الغالبية بين مسيحيي مصر.

ويستعرض المؤلف من خلال وثائق جمعها من مكتبات الأديرة والكنائس وبعض المكتبات المصرية الحياة والشؤون الخاصة لكل فرقة حيث حددت الدولة مهام وواجبات كل بطريرك رئيس الفرقة على شكل تفويض عام يتسنى له تنظيم شؤون جماعته وأتباع كنيسته بما في ذلك (بيوعهم وفسوخهم ومواريتهم وأنكحتهم) وفقاً لأحكام شريعة هذه الفرقة، كما تركت له حرية تحديد مواعيد الأعياد وتنظيم أمور الأديرة والكنائس ورعاية الفقراء والإشراف على القضايا الاجتماعية لجماعته.

وهكذا يتضح أن البطريرك كان شبه موظف رسمي لدى الدولة التي ترعى وتظل على أتباعها المسيحيين من خلاله وبواسطته.

أما اليهود فقد كان المشهور من فرقهم في مصر أيام المماليك طوائف ثلاث هي الربانون - وهم جمهور اليهود، والقراؤون، والسامرة؛ وقد تمتعت هذه الطوائف بصلاحيات خاصة في إدارة شؤونها، حيث تركت لها حرية رعاية وتنظيم شؤون رعاياها الدينية والاجتماعية كما هو الحال للمسيحية.

ويستعرض الكاتب أعياد أهل الذمة وأوقافهم ومراكز عبادتهم التي كانت منتشرة في مصر في ذاك العهد وما يزال بعضها حتى وقتنا الراهن. ويتحدث كذلك عن النظام التعليمي وهو يتميز بطابعه الديني في الغالب؛ وهو الطابع

الذي غلب على المؤسسات التعليمية لدى المسلمين آنذاك.

في الباب الرابع يتناول المؤلف الحياة العامة لأهل الذمة محاولاً تتبع طبيعة الدور الذي مارسوه في الدولة ومدى تأثيرهم وتأثيرهم في المجتمع المصري سياسياً واقتصادياً واجتماعياً.

يرى المؤلف أن اليهود والنصارى المصريين شاركوا مشاركة إيجابية في أغلب الأحداث التي شهدها العصر المملوكي. وهناك دلائل عدة تؤكد أنهم كانوا ذوي وزن وتأثير في المجتمع المصري فهم يتأثرون بأحداثه ويخضعون لنفس الظواهر الاجتماعية والسياسية التي خضع لها المجتمع ككل. ويؤثرون بقدرٍ أو بآخر في تقاليد وعادات هذا المجتمع بغض النظر عن بعض الحالات الضاغطة التي كانوا يتعرضون لها من فترة لأخرى. ويقدم المؤلف عرضاً للإسهامات الكبيرة التي قدمها أهل الذمة للمجتمع المصري في المجال الاقتصادي والزراعي وفي الإطار الثقافي حيث الأسماء اللامعة في هذا المجال. أما على المستوى الاجتماعي فإن هناك وثائق تؤكد على أهمية حضورهم الاجتماعي وقوة العلاقات وأواصر القربى بينهم وبين المسلمين. ويستعرض المؤلف هنا بعض العناصر المشتركة التي تشكل محور لقاء وتقاطع بين أهل الذمة والمسلمين وهي عناصر تساهم في تعميق الانتماء الوطني لأرض مصر.

بعد ذلك ينتقل المؤلف للحديث عن الفئة التي كانت تعرف بالمسالمة أو الأسالمة وهو مصطلح كان يطلق على كل من اعتنق الإسلام حديثاً من أهل الكتاب ومكانة هذه الفئة هي بين الإسلام وأهل الذمة فهم بتعبير آخر من دخلوا الإسلام لمصلحة ذاتية وليس لقناعة إيمانية أو اعتقادية ولهذا فإن بعض المعاصرين لم يعتبروهم أهل ذمة بسبب إشهارهم الإسلام من ناحية كما أنهم لم يعرفوا بهم كمسلمين حقيقيين من ناحية أخرى. وهكذا بقي الأمر ملتبساً حول هويتهم الدينية. ويتعرض المؤلف للأسباب التي أسهمت في تشكيل وإنشاء هذه الفئة في المجتمع المصري وهي عديدة ومختلفة لأنها ظاهرة انتشرت بشكل مبادرات فردية. ويستبعد المؤلف أن تكون حوادث الاضطهاد أو التنكيل من



أسباب هذه الظاهرة إذ إنه من الصعب - يقول - على الفرد أن يتخلى عن دينه لمثل هذا السبب العارض خاصةً أن فترات سوء التفاهم والخلاف بين الطرفين - المسلمين وأهل الكتاب - كانت محدودة وقصيرة، ولا تلبث العلاقات المجتمعية أن تعود كأحسن ما تكون بين أبناء الوطن الواحد. ومهما يكن فقد احتل (المسالمة) مكانةً مرموقةً في المجتمع المصري وبالأخص فيما يتعلق بوظائف الدولة حيث لم يعد هناك حرجٌ من وجودهم في وظائف الدولة بعدما أشهروا إسلامهم.

ويفرد المؤلف باباً خاصاً للحديث عن بعض الاضطرابات وحوادث العصيان التي أثارها أهل الذمة وهي حوادث لا يمكن - برأيه - أن نطلق عليها مصطلح ثورة بمعناها المعاصر لأنها لم تكن تهدف إلى فرض مفاهيم وقيم أيديولوجية تغييرية وهي لم تكن على درجةٍ من النضج الثوري والسياسي. والحقيقة أن تلك الأحداث التي أثارها بعض عناصر أهل الذمة في فترات مختلفة من عصر المماليك كانت حركات عنف ذات غرض انتقامي ومحدود فهي كانت تحصل في هذا الحي أو تلك القرية وبشكل منفصل يفتقد إلى الشمولية والعمومية وهما من أهم ما يميز الحركات الثورية. وبعد أن يستعرض أبرز أحداث العنف وأسبابها التي جرت في العصر المملوكي والتي كانت تتخذ أحياناً طابعاً طائفيّاً وأحياناً أخرى مظهراً احتجاجياً على إجراءات الدولة يخلص المؤلف إلى القول إن تلك الحوادث لا تمثل سوى حالات عادية بالنسبة لعقلية العصور الوسطى وظروفها لا يحكمها شيء سوى الظروف الوقتية التي أحاطت بها ولا تحمل أية دلالات ذات مغزى معين وإنما هي صور من النشاط اليومي المعتاد في المجتمع المصري في تلك العصور في إطار الظروف الزمانية والمكانية المحيطة.

في المحصلة النهائية يمكن أن نلخص نتائج أبحاث هذا الكتاب في أن النظرية السياسية للدولة الإسلامية لم تضع عقبات أمام رعاياها من غير المسلمين بل أتاحت لهم قدراً كبيراً من الحرية داخل إطار الدولة الإسلامية. وقد أثبتت تطبيقات هذه النظرية في مصر منذ الفتح وعصر الولاة وحتى قيام دولة المماليك أن الجماعات الدينية قد تمتعت بحرياتها وحقوقها كما اتضح

من الوثائق والقرائن التاريخية التي قدمها المؤلف وهي وثائق أثبتت بلغتها الصارمة أن أهل الذمة مارسوا دورهم الاجتماعي والاقتصادي وقدموا إسهامات كبيرة في عملية تكوين وبناء الدولة، وأنهم تمتعوا بحق تنظيم شؤونهم الداخلية بصورة مستقلة، وكان للدولة دورها المباشر في حماية ورعاية هذه الحقوق.

وهكذا يتكون لدينا انطبأع مؤداه أن أهل الذمة المصريين في عصر المماليك كانوا جزءاً من الكل المصري ارتبط به ارتباطاً عضويأ على نحو أصبحوا معه مقومأ من مكونات الجماعة المصرية التي استمرت بكل تفاعلاتها وتداعياتها حتى عصرنا الراهن.